

عون يخلع عباءة «بيي الكل» متحصنا بالطائفة

بيد أن الرئيس عون رفض المصادقة عليها، بذريعة أنها صيغت بشكل انفرادي، ولم تتم استشارته بشأنها. واتهمت قيادات في تيار المستقبل فريق الرئيس بالسعي إلى فرض قواعد جديدة في التاليف، والرغبة في احتكار الوزارات الأمنية، والحصول على الثلث المعطل، ليس ذلك فحسب، بل وأيضا مقايضة الحريري بين السماح له بقيادة الحكومة، في مقابل دعم باسيل للوصول إلى قصر بعبدا.

ولقد بدا كل ذلك مقايضة شبيهة بتلك التي جرت في العام 2016، والتي قامت على تمكين عون من رئاسة الجمهورية في مقابل تولي الحريري رئاسة الوزراء.



سعد الحريري
دوائر بعبدا توجه
الاشتباك الحكومي نحو
مسارات طائفية

وحذر الحريري من أن «نقل الخلاف السياسي إلى ساحة التلطيح محاولة غير موفقة ومرفوضة ولن تمر لتنظيم اشتباك إسلامي - مسيحي، يفترض أن تكون أكثر الطرق الموحلة لتعويم من يريدون تعويم وتعبيد طريق بعبدا للإرث السياسي».

وتابع الحريري «في المحصلة يستحسن العودة إلى التأكيد أننا نطالب بحكومة من الاختصاصيين، فيما القصر (الرئاسي) يريد حكومة من الحزبيين».

وختم بيان المكتب الإعلامي للحريري قائلا «أسألهم لن تقطع معنا بعد اليوم، ولن نعطيهم فرصة لاحق باي اشتباك إسلامي - مسيحي».

وأصدر مكتب الإعلام في رئاسة الجمهورية في وقت لاحق بيان عقب فيه على الحريري قائلا «إن الرئيس المكلف من خلال ما جاء في رده، مصمّم على التفرّد بتشكيل الحكومة، رافضا الأخذ بملاحظات رئيس الجمهورية التي تجسّد الشراكة في التاليف».

وأضاف البيان «بأي حال، لن تكون هناك حكومة تناقض الشراكة والميثاقية والعيش المشترك الحقيقي، المبني على التوازن الوطني وحماية مرتكزاته».

ويرى مراقبون أن محاولة تطييف الأزمة في لبنان سلاح خطير ولاسيما في هذه الظروف الحساسة التي يمر بها لبنان، محذرين من أن التلاعب بالمسألة الطائفية لتحقيق أهداف سياسية أو للاحتواء بالطائفة قد يؤدي إلى انفجارات تنسف ما تبقى من هيكل لبنان المتكامل.

بيروت - شن رئيس الوزراء اللبناني المكلف سعد الحريري، الجمعة، هجوما حادا على الرئيس ميشال عون، متهما دوائر في القصر الجمهوري ببعبدا بمحاولة توجيه الاشتباك الحكومي نحو مسارات طائفية.

هذا التصعيد جاء في وقت يشهد فيه لبنان توترا اجتماعيا كبيرا، وسط نذر ثورة جياح تهدد بجرف الطبقة السياسية القائمة، والتي يحملها اللبنانيون مسؤولية الوضع المنهار اقتصاديا وماليا في البلاد جراء عقود طويلة من الفساد والهدر وسوء الإدارة. وقال الحريري في بيان صادر عن مكتبه الإعلامي إن «الشعب في واد من المعاناة» فيما «العهد القوي في واد سحق من اللامبالاة والإنكار والتجني على الآخرين».

وجاء موقف الحريري الغاضب تعليقا على تصريحات منسوبة إلى الرئيس عون أوردتها صحيفة «الأخبار» المحلية قال فيها «لن أفرط في ما أنجزناه خلال السنوات الأخيرة بجعل الفريق المسيحي شريكا فعليا وليس صنعة الآخرين الذين يفرضون مشيئتهم عليه. هنا مصدر صلاحياتي الدستورية ومسؤولياتي السياسية».

وأشار الحريري إلى أن «الواضح من السياق الكامل للكلام المنسوب، أن دوائر قصر بعبدا (القصر الرئاسي) تريد توجيه الاشتباك الحكومي نحو مسارات طائفية، وهي تنزع بذلك عن رئيس الجمهورية صفة تمثيل اللبنانيين بمختلف أطيافهم لتحصن هذا التعطيل بمسؤوليته عن حصص المسيحيين في الدولة والسلطة والحكومة».

وسبق أن اتهم رئيس التيار الوطني الحر وصهر عون جبران باسيل الحريري بالاستقواء على الطائفة المسيحية من خلال رفض إشراكهم في اختيار حصتهم من الحكومة، فيما لا يستطيع أن يقوم بذلك مع الثنائي الشعبي حزب وحركة أمل، أو مع الدروز. ويشهد لبنان مازقا حكوميا في ظل اتهامات متبادلة بين رئاسة الجمهورية ورئيس الحكومة المكلف حول الطرف المسؤول عنه. وكان الحريري قد تقدم في ديسمبر الماضي بتشكيل حكومة من 18 وزيرا اختصاصيا،

الأسد يسابق الزمن لإخضاع درعا «المتمردة» قبل انتخابات الرئاسة

النظام يخشى انتقال عدوى الانفلات في الجنوب إلى مناطق أخرى



مشروع ترحيل جديد

وامتدت الهجمات إلى ريف دمشق حيث تم استهداف حاجزين في أطراف بلدة كناكر وفي قرية المير التابعة لناحية بيت جن، إلى جانب استهداف سرية عسكرية في بلدة جبنا الخشب بريف القنيطرة الشمالي، ومبنى الأمن الجنائي في مدينة الصنمين.

وتأتي هذه الهجمات بالتزامن مع حالة احتقان شعبي في محافظة السويداء المجاورة التي شهدت على مدى الأشهر الماضية احتجاجات متكررة، بسبب تدهور الوضع الاجتماعي والانهاكات المستمرة للقوى الأمنية.

ويعود سبب الاحتقان الأخير إلى إقدام رئيس فرع الأمن العسكري على إهانة شيخ طائفة الموحدين الدروز حكمت الهجري أثناء سؤاله عن أحد المعتقلين لديه، وكان النظام أرسل وفدا في محاولة لاحتماء حالة الغضب السائدة، بيد أن هذه الخطوة قوبلت بتحفظ من مشايخ السويداء وقادة الفصائل والوجهاء حيث اعتبروا أن تلك الزيارة غير كافية، وطالبوا باعتذار رسمي من أعلى هرم في النظام، واتخاذ إجراءات عقابية بحق رئيس فرع الأمن العسكري ونقله من المنطقة.

ويثير ما يجري في الجنوب السوري تساؤلات حول مدى قدرة النظام على إجراء انتخابات في مناطق سيطرته في ظل الأجواء الملتهبة حاليا، مع الأخذ بالاعتبار وجود أكثر من 7 ملايين مهاجر في الخارج ومثل عددهم من النازحين في الداخل إلى جانب وجود محافظات بأكملها خارجة عن سلطته.

السوري داخل مدينة درعا القديمة (البلد) وداخل مدينة بصرى الشام المحافظة، وداخل مدينة بصرى الشام الواقعة شرقها، إضافة إلى عدد آخر من المدن الصغيرة التابعة والقرى لها. حيث تشكلت لجان مركزية في كل من المدن الثلاث لإدارة العلاقات مع القوات الحكومية.

وأكد حسان الأسود أن «محاولات النظام إخضاع المنطقة، تبقى صعبة المآل في ظل بيئة شعبية رافضة له ولحلفائه الإيرانيين والمليشيات الطائفية المساندة له وعلى رأسها حزب الله اللبناني، كما أن هناك رفضا للوجود الروسي الذي أثبت انحيازه الكامل لجهة النظام». فضلا عن نقص الكادر البشري لديه، ونقص الأموال والفرات بسبب استنزافه والاقتصاد وخزينة الدولة بحربه على الشعب، وبسبب الحصار المفروض عليه أيضا.

ورجح بأن تتمدد حالات العنف والتصدد على النظام، سواء في مدن وقرى حوران أو السويداء، ولن تستقر له الأوضاع لأنه غير مقبول أبدا هناك، ولا يمكن له الاستمرار إلى ما لا نهاية له عن طريق الحكم بواسطة المدافع والطائرات.

وتصاعدت في اليومين الماضيين أعمال العنف في المنطقة، حيث كثفت الفصائل المحلّة من هجماتها على حواجر ونقاط تركزت القوات الأمنية والعسكرية للنظام، تركزت في ريفي درعا الشرقي والغربي، إضافة إلى استهداف مجهولين للمربع الأمني في مدينة نوى.

النظام يستشعر حاجة قصوى إلى ضبط الوضع في المنطقة قبيل الانتخابات الرئاسية التي يحضر من خلالها للتجديد لبشار الأسد، وهو يخشى من انفلات الأوضاع، ويحاول أن يهرب الناس ليجبرهم على الانصياع التام كما كانوا قبل ثورة عام 2011».

ويوضح حسان الأسود وهو ابن درعا أن النظام نكث على مدى السنوات الماضية بجميع التزاماته التي نص عليها اتفاق التسوية الذي جرى التوصل إليه في العام 2018 برعاية روسيا والولايات المتحدة، حيث لم يفرج إلا عن أعداد ضئيلة جداً من المعتقلين، ولم يخفف القيود الأمنية المفروضة على الناس، بل بالعكس ضاعفها، ولم يحم برفع المطالب الأمنية من سجلات وقيود فروعه عن النشاط ولا عن المعارضين، ولم يحم بإعادة الموظفين إلى وظائفهم، ولم يسمح للنقابيين باستئناف نشاطهم، إلا في ما ندر، وبشكل عام لم يحم بأية إجراءات تخفف من حالة التوتر بين الناس وأجهزة الدولة المستولى عليها منه بالكامل.

إضافة إلى ذلك فقد أطلق يد مليشياته ومخابراته في عمليات الاعتقال ونشر المخدرات، ومنع عن هذه المنطقة موجبات الحياة الطبيعية من زراعة وتجارة وصناعة، كما منع عودة الخدمات إليها أيضاً، وهو اليوم يحاول انتهاك ما تبقى من الاتفاق، وبدعم من روسيا، من خلال التلويح باقتحام طفس. ومن بين ما نص عليه اتفاق التسوية لعام 2018 عدم انتشار الجيش

تشكل الأوضاع الملتهبة في محافظة درعا وجوارها إحراجا كبيرا للرئيس السوري بشار الأسد، وهو المقل على انتخابات رئاسية بعد أشهر قليلة. وتبدو الأوضاع في المنطقة تتدرج نحو المزيد من التآزم، في ظل محاولات النظام فرض «هيبة مفقودة».

دمشق - تشهد محافظات في الجنوب السوري حالة من الغليان، وسط قلق النظام من إمكانية حدوث انفجار شعبي يهدد قبضته المتأكلة، خصوصا أنه مقل على استحقاق انتخابي مصري لجهة تجديده «تسريعية» الرئيس بشار الأسد، لسبع سنوات مقبلة.

وتقول أوساط سياسية إن قلعا متناحبا في القصر الجمهوري حيا ما يحدث خصوصا في محافظة درعا التي تشهد خلال الأشهر الماضية تناميا لعدد الهجمات على القوات الحكومية، في ظل نجاح خلايا ناشئة في تجميع صفوفها مجددا ضمن تشكيلات مسلحة انضم إليها العديد من الشباب الحانق على الأوضاع الاجتماعية والتجاوزات الأمنية. وتشير هذه الأوساط إلى أن النظام يضع حاليا في صدارة أولوياته إعادة ضبط الوضع الأمني في درعا لأنه يدرك أن استمرار الوضع الراهن قد يقود إلى تمرد أوسع ستتفكك عدواه إلى باقي المحافظات الواقعة تحت سيطرته.

ويبدو النظام في صراع مع الوقت من أجل إخضاع كامل المحافظة، لاسيما وأن الانتخابات الرئاسية لم تعد تفصل عنها سوى أشهر قليلة، ومن هنا يتأتى إصراره على ترحيل العناصر المسلحة، ملوحا بتشن عملية عسكرية، واقتحام مدينة طفس.



حسان الأسود
محاولات النظام
إخضاع درعا،
صعبة المآل

وتجري مفاوضات ماراتونية بين وجهاء من محافظة درعا ووفود عسكرية وأمنية لتنفيذ خطة الترحيل وكشفت مصادر مطلعة أن النظام عمد إلى توسيع قائمة المستهدفين بالترحيل إلى شمال البلاد من 8 أشخاص إلى 46 آخرين، مهملًا الوجهاء إلى السبب لتنفيذ هذا الأمر أو فإنه سيقتل الهجوم على طفس حيث تتركز معظم العناصر المطلوبة.

وقال المحامي حسان الأسود أمين عام المجلس السوري للتغيير، وعضو لجنة متابعة حملة «لا شرعية للأسد وانتخاباته»، إن «ما يحصل حاليا هو

خطط بايدن لاستئناف الدعم للفلسطينيين تصطدم بعوائق قانونية

مسجونين لاتهمهم بارتكاب جرائم عنف ضد الأميركيين، وغيرها من الشروط.

وجاء هذا الحكم بعد دعاوى قضائية من 11 عائلة أميركية سعت لتحميل السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير مسؤولية عمليات إطلاق نار وتفجيرات وأسفرت عن مقتل 33 شخصا منهم عدة أميركيين.

655.5
مليون دولار قيمة عقوبات مالية على السلطة الفلسطينية تسديدها

وندّد الزعماء الفلسطينيون بالهجمات واتهموا أفرادا مارتين بالمسؤولية عنها. لكن المحكمة الأميركية العليا رفضت في 2018 النظر في أمر سداد هذه المطالبات وأيدت ما خلصت له محكمة أدنى بعدم وجود ولاية قضائية للمحاسبة على الهجمات التي تقع خارج الأراضي الأميركية.

لم يعلق بشأن ما إذا كانت إدارة بايدن ستنتظر في تعديل قانون مكافحة الإرهاب سعيا لإعادة بناء العلاقات مع الفلسطينيين.

وكشف مستشار قانوني أميركي للفلسطينيين أن هناك محادثات بين الإدارة والكونغرس «لإصلاح» تعديل القانون يتيح إعادة فتح بعثة منظمة التحرير الفلسطينية، مضيفا أن الفلسطينيين «لا يملكون المال لدفع» تكلفة الدعاوى المالية ضدّهم.

وقال مستشار لبايدن لووكالة رويترز قبيل انتخابات الثالث من نوفمبر، إن بايدن سيسعى لإعادة فتح بعثة منظمة التحرير في واشنطن، لكنه أضاف «هناك قانون يمكن أن يجعل ذلك أكثر صعوبة».

وبموجب تعديل قانون مكافحة الإرهاب تعيّن على الفلسطينيين دفع عقوبة مالية ضخمة أقرتها لجنة محلفين أميركية إذا فتحو أو أبقوا على أي منشأة في الولايات المتحدة أو زالوا أنشطة نيابة عن منظمة التحرير الفلسطينية أو السلطة الفلسطينية التي خصصوا أي مدفوعات لفلسطينيين

الفلسطينيين وإلغاء قرارات ترامب، الذي خالف سياسة أميركية طويلة الأمد في الشرق الأوسط واتخذ سلسلة من الخطوات الداعمة لإسرائيل تشمل إنهاء معارضة الولايات المتحدة للمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية.

ويقول الفلسطينيون إن أفعال ترامب نالت من مصداقية الولايات المتحدة كوسيط رئيسي في صراعهم مع إسرائيل، وتقوض أي فرصة لإبرام اتفاق سلام يشمل إقامة دولة فلسطينية على الأراضي التي تحتلها إسرائيل.

ورحب الزعماء الفلسطينيون بتعهدات بايدن بالتقارب وباستمرار تبنيه خيار «حل الدولتين»، لكن رغم أنه يستطيع العدول عن بعض الإجراءات من خلال أوامر تنفيذية، فإن البعض الآخر يشمل قوانين وافق عليها الكونغرس ولهذا لا يسهل تغييرها.

وقال مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية «ستلتزم إدارة بايدن - هاريس تماما بالقانون الأميركي، بما في ذلك قانون تايلور فورس، في ما يتعلق بمنح المساعدات». لكن المسؤول

واشنطن «تعتزم اتخاذ خطوات لإعادة فتح البعثات الدبلوماسية التي أغلقتها الإدارة الأميركية السابقة»، دون ذكر إطار زمني لذلك.

وتلقى العقبان القانونية الضوء على حجم التحديات التي قد تواجهها إدارة بايدن لاستعادة العلاقات مع



الغام ترامب في كل مكان

عليه الكونغرس في العام 2018، بعض المساعدات حتى ينهي الفلسطينيون مدفوعات لسجناء متهمين بجرائم عنف في إسرائيل، فضلا عن شروط أخرى.

وقال ريتشارد ميلز، القائم بأعمال المبعوث الأميركي لدى الأمم المتحدة في مجلس الأمن الثلاثاء الماضي، إن